

من رئيس الحكومة  
إلى  
السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة

الموضوع: حول التقييم النصف مرحلي للمخطط 2016-2020.

\*\*\*\*\*

يهدف هذا المنشور إلى ضبط الإطار العام ومنهجية إعداد التقييم النصف مرحلي لمخطط التنمية 2016-2020 وتحديد دور الأطراف المعنية بالإعداد وضبط الرزنامة.

I - الإطار العام ومنهجية إعداد التقييم النصف مرحلي

وفقا لأحكام القانون عدد 28 لسنة 2017 المؤرخ في 25 أبريل 2017 والمتعلق بالمصادقة على المخطط التنموي 2016-2020، تقدم الحكومة بداية من سنة 2017 تقريرا سنويا إلى مجلس نواب الشعب حول تنفيذ المخطط وآفاق مواصلة انجازه مع اقتراح التعديلات اللازمة اعتبارا لمختلف المستجدات وتطور الظرف الاقتصادي.

وحرصا على إحكام عملية متابعة تنفيذ وتقييم المخطط خلال الفترة المنقضية ومقارنتها بالأهداف المرسومة واتخاذ التدابير الضرورية لبلوغها، سيتم القيام بتقييم نصف مرحلي للمخطط التنموي وإعداد تقرير في الغرض.

ويتضمن التقرير:

أولا: تقييم معمق للإنجازات المالية والمادية المسجلة خلال الفترة 2016-2017 وتوقعات سنة 2018 وإبراز الاستنتاجات الكمية والنوعية.

ثانيا: تحيين المخطط لسنتي 2019 و2020 على ضوء نتائج إنجازات سنتي 2016 و2017 وتوقعات سنة 2018.

ثالثا: الشروع في رسم التوجهات الوطنية الكبرى للتنمية للعشيرة المقبلة.

وتتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وضع دليل على ذمة كل الهياكل المعنية وطنيا وجهويا لتوضيح منهجية إعداد التقييم النصف مرحلي.

## II- مهام الأطراف المعنية بإعداد التقييم النصف مرحلي

يتمّ إعداد التقييم النصف مرحلي وبلورة التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق الأهداف التنموية كما يلي:

1. على المستوى الجهوي: تعهد مهمة الإعداد الفني بالأساس إلى النيابات الخصوصية بالمجالس الجهوية التي تتولى إعداد التقارير الجهوية للتقييم النصف مرحلي للمخطط واستخلاص الاستنتاجات من النتائج المسجلة خلال الفترة 2016-2017 وتوقعات سنة 2018 بالإضافة إلى تحيين المخطط لسنتي 2019-2020. وتتولى هياكل التنمية الجهوية التابعة لوزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي معاضدة الجهات بما يضمن إحكام المتابعة والتنسيق.

2. على المستوى القطاعي: تتولى الوزارات إعداد التقارير القطاعية حول التقييم النصف مرحلي للمخطط الخماسي للتنمية واستخلاص الاستنتاجات من النتائج المسجلة خلال الفترة 2016 - 2017 وتوقعات سنة 2018 بالإضافة إلى تحيين المخطط لسنتي 2019-2020 واقتراح التعديلات والإصلاحات الضرورية وذلك بالاعتماد على الاستنتاجات التي أفرزتها عملية التقييم النصف مرحلي للمخطط لبلوغ الأهداف المرسومة.

3. على المستوى الوطني: تتولى وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي الإشراف العام على أشغال المتابعة والتقييم. كما تقوم بصياغة التقرير العام بالاعتماد على التقارير القطاعية والجهوية مع الحرص على ضمان الملائمة والتناسق بين المستويين القطاعي والجهوي.

ويتعين التركيز بصفة خاصة عند إعداد التقارير القطاعية والجهوية على المسائل ذات الأولوية والتي تضمنتها محاور التنمية للمخطط على غرار الحوكمة والحد من الفوارق بين الجهات وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات ودفع الاستثمار الخاص والتصدير والابتكار والتشغيل والنهوض بالموارد البشرية والاقتصاد الأخضر.

كما تقوم وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بإعداد مشروع التوجهات المستقبلية الكبرى للعهدي المقبلة بمشاركة الوزارات المعنية والمنظمات الوطنية والخبرات، وذلك استعدادا للانطلاق في إعداد المخطط الخماسي 2021 - 2025 فضلا عن ضمان التناسق مع إطار النفقات متوسطة المدى.

### III - رزنامة إعداد التقييم النصف مرحلي

- أفريل - ماي 2018: صياغة التقارير القطاعية والجهوية التي تحتوي على تقييم إنجازات المخطط للفترة 2016-2017 وتوقعات سنة 2018 بالإضافة إلى اقتراح التدابير الضرورية لبلوغ الأهداف المرسومة بالمخطط وذلك بالاعتماد على الأعمال التحضيرية المنجزة من قبل المصالح الفنية على الصعيدين الجهوي والوطني،
- 30 ماي 2018: إحالة التقارير القطاعية والجهوية إلى مصالح وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- جوان 2018: حوصلة التقارير القطاعية والجهوية من قبل مصالح وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي وصياغة التقرير الوطني للتقييم النصف مرحلي لمخطط التنمية 2016-2020،
- جويلية 2018 : عرض التقرير الوطني على المجالس الجهوية من قبل وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،
- أكتوبر 2018: إحالة التقرير إلى مجلس نواب الشعب،
- ديسمبر 2018: عرض التوجهات الكبرى للفترة المقبلة على أنظار مجلس الوزراء.

ونظر للأهمية التي تكتسبها أشغال التقييم النصف مرحلي لإنجازات المخطط الخماسي للتنمية 2016-2020، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة إيلاء العناية اللازمة لضمان انطلاق هذه الأشغال في أحسن الظروف واحترام الرزنامة الواردة في هذا المنشور ومنهجية العمل المصاحبة له.

والسلام

رئيس الحكومة  
يوسف رشاد